

اليابان تخطط لاختراق 200 مليون جهاز استعداداً للأولمبياد

اختراق الكوكب

قد تصبح الحكومة اليابانية قريباً أبرز مخترق أبيض في العالم، والمخترق الأبيض هو من يمارس ما يعرف بالقرصنة الأخلاقية.

يهدف المعهد الوطني للمعلومات وتقنية الاتصالات «إن أي سي تي» في اليابان إلى تعزيز أمن الدولة الإلكتروني، وتحقيقاً لتلك الغاية، سيبدأ المعهد ابتداءً من فبراير/شباط ببذل شتى الجهود لاختراق أجهزة المواطنين المتصلة بالإنترنت، وتشمل كاميرات الويب والراوترات وأي أجهزة متصلة بالإنترنت الأشياء، وستستمر على هذا المنوال لمدة أقصاها خمسة أعوام، وذلك وفقاً لهيئة الإذاعة اليابانية.

ميدالية ذهبية

في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حصل المعهد على إذن قانوني يسمح له باختراق أجهزة اليابانيين، وأشار المعهد إلى ضرورة الاضطلاع بهذه المهمة لتكثيف الأمن الإلكتروني، وتأتي هذه الخطوة في إطار استعدادات اليابان لألعاب طوكيو الصيفية الأولمبية للعام 2020 والألعاب البارالمبية. وتتمثل الخطة في الاعتداء على حوالي 200 مليون جهاز متصل بالإنترنت الأشياء داخل حدود الدولة.

سيخطر المعهد المستخدمين الذين اخترقت أجهزتهم بنجاح، ويبلغهم بالحاجة إلى تعزيز أمنهم الرقمي، وصرح باحث المعهد دايسوكي إينو لهيئة الإذاعة اليابانية أن المعهد سيحجم كافة البيانات التي يجمعها، وتشمل البيانات معلومات خاصة كالصور والفيديوات المأخوذة عبر كاميرات ويب متصلة بالإنترنت الأشياء.

لا يوافق أحد بالطبع على اختراق أجهزته، سواء كانت الحكومة اليابانية أم ملايين اليابانيين، لكن إن كانت اختراقات المعهد ناجحة، ينبغي على المواطنين اليابانيين عندها أن يقلقوا من إمكانية الوصول إلى معلوماتهم الشخصية، ومهما كانت النتيجة، ستبقى مسؤولية حماية تلك البيانات منوطة بالأفراد، ويجدر بهم تعزيز كلمات السر والمحافظة على توثيق ثنائي لحماية أنفسهم. غير أن هذا المنطق الغريب حمل مجلة إم أي تي تكنولوجي ريفيو على طرح هذا السؤال: لماذا لا يطلب المعهد من الناس ببساطة أن يغيروا كلمات سرهم ويبلغهم بالمخاطر المترتبة عوضاً عن ذلك.

وسواء اخترقت أجهزة اليابانيين أم لا، تقع المسؤولية على عاتق الفرد لتحسين أمنه في هذا السيناريو، لكن لم يتضح لماذا يجب اختراق خصوصياتهم لحملهم على حمايتها في المقام الأول.

